خاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على اجتياز درب هذا الموضوع المحفوف بكثيـر من الصعوبات ، ولقد مهدت لي هذا الدرب رغبةٌ قويةٌ دفعتني إلى اجتيازه كلما اعتراني فتور، ويشفع لهذه الرغبة القوية ، أن هذا البحث يدور في فلك التنزيل .

إن رسالتنا لا تعدو - في نظرنا - أن تكون خطوةً على طريق طويل نـرى ضـرورة ارتياده وهو خلق " نحو قرآني " يعتمد القرآن أساساً في تقعيد القواعد ، فقد رأينا له اسـتعمالاته الخاصة ، وليس معنى ذلك أن ما لم يرد به القرآن من كلام العرب غير فصيح ، ويسوغ تكوين " نحو قرآني " تحشد له طاقات الباحثين ؛ أن القرآن عربي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه نزل على نبي عربي .

ولقد حاولت - قدر استطاعتي - أن ألم أطراف هذا الموضوع المتشعب ، وقد توصلت في النهاية إلى أن إعجاز القرآن الكريم إنما يكمن في تركيبه المعجز الذي لا يقدم أو يـؤخر أو يحذف إلا بميزان دقيق عجز عنه أساطين البيان العربي آنذاك .

وقد دار هذا البحث حول متعلقات الفعليات في القرآن الكريم (دراسة تركيبية) ، فمـادة البحث مأخوذة من كتاب كريم احتوى على عدد ضخم من الشواهد ، وقد تناولت من خلال هـذا البحث بالدراسة والبحث : الفعل التام ؛ لازماً ومتعدياً ، متعرضـاً لمعـديات الفعـل الـلازم ، ومتعلقات المتعدي من مفعول به - سواء تعدى لمفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل - ثـم تناولت ترتيب الفعل مع متعلقاته ، وترتيبها مع بضعها البعض ، تقديماً وتأخيراً ، جائزاً وواجباً.

ثم تناولت من خلال الفعل التام ، المفعول المطلق ذاكراً عامله ، وما ينوب عنـه ، ثـم تقديم المفعول المطلق على عامله ، وكذلك تقديم الصفة على المفعول المطلق .

ثم تناولت المفعول لأجله ، أقسامه والعامل فيه . أما المفعول معه فتناولت فيـه حالاتـه (العطف، أو النصب ، ورجحان العطف ، أو النصب ، وإمتناع العطـف) وكـذلك تعرضـت للمفعول فيه (الظرف) : أقسامه (متصرف وغير متصرف) ، (زمان ومكان) ، والنائـب عـن الظرف ، وتقديم الظرف على عامله ، وعلى غيره من متعلقات الفعليات . ثم تناولت الحال من خلال العامل فيه ، وتقديم الحال على عاملها (جوازاً ووجوباً) ، والحال الجملة (فعلية واسمية) ، وتعدد الحال . ثم تناولت التمييز ، وتعرضت للعامل فيه ، والترتيب بين التمييز والمفضل عليه، ثم تناولت الاستثناء ، للعامل فيه ، والتقديم والتأخير في المـستثنى ، وأقـسام الاسـتثناء (تـام موجب، تام غير موجب ، منقطع) ، ثم تناولت آخر متعلقات الفعل التام وهو الجار والمجرور ،

من خلال أقسامه ، وحكم الجار والمجرور في التعلق ، وترتيب الجار والمجرور مع عامله ، ومع غيره من المتعلقات .

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الفعل الجامد ، أقسامه ، وتعلقه بالجار والمجرور .

أما الفصل الثالث فتناولت فيه الفعل الناقص ، أقسامه ، وتقديم أخباره على أسمائه ، وعلى أفعاله .

وفي الباب الثاني تناولت متعلقات ما يشبه الفعل ، وبدأت أولاً بالمصادر متحدثاً عن المصدر مضافاً إلى الفاعل والمفعول ، وعن المصدر الذي يتعدى إلى مفعولين ، ومضافاً إلى الظرف وإلى غير الفاعل والمفعول والظرف ، وتعلق المصدر بالظرف والجار والمجرور ثم تقديم الجار والمجرور والظرف على المصدر . ثم تناولت أنواع المصدر (الأصلي ، الميمي، الصناعي) .

ثم تناولت المشتقات ، وأولها اسم الفاعل : تعريفه ، وإعماله ، وأحكامه . والصفة المشبهة (تعريفها وإعمالها وتقدم معمولها عليها) ، واسم المفعول (تعريفه وعمله) . وصيغ المبالغة (عملها) ، وأفعل التفصيل (أقسامه ، وإضافته لغيره ، وعمله) .

ثم تناولت أسماء الأفعال الواردة في القرآن الكريم ، أما الفصل الأخير فكان مكاناً للحديث عن المتعلق بالمحذوف (جوازاً ووجوباً) ، سواء أكان المفعول به (الاختصاص ، المدح والذم ، الإغراء والتحذير) ، أو مفعول مطلق ، أو حال ، أو قسم ، أو نداء ، أو اشتغال، ثم تعرضت لحذف عامل الجار والمجرور والظرف .

ومن خلال الدراسة الاستقرائية الوصفية التركيبية للقواعد النحوية السابقة في القرآن الكريم لاحظنا ما يلي :

1) أن هناك قواعد ذكرها النحاة في كتبهم ، ولم ترد في الاستعمال القرآني ، ومنها :

- تقديم المفعول لأجله على عامله : مجروراً ومنصوباً .
- تقديم المفعول معه على عامله .
- الحال تأتي جملة فعلية (فعلها أمر) .
- الحال محصورة بإنما .
- تقديم التمييز على عامله .
- فاعل الأفعال التي تجري مجرى (نعم ، وبئس) معرفاً بأل .
- الأفعال الجامدة : هدك ، كذبك ، قلما ، طالما ، شدما ، كثرما ، قصرما ، يهبط ، يسوي ، هات ، تعلم ، تعال .

- أخوات كان : أضحى ، أمسى ، صار ، برح ، انفك .
- كان : اسم فاعل أو مصدر .
- تقديم أخبار كان على أسمائها ما عدا (كان وليس) .
- حذف كان لوحدها أو مع اسمها .
- توسط ظن بين المفعولين .
- تقديم ظن على مفعوليها .
- تقديم المفعول الأول أو الثاني على جعل (مضارعاً وأمراً) .
- المصدر الميمي ، والمصدر الصناعي .
- المصدر المعرف بأل .
- المصدر المعرف بأل عاملاً إلا متعدياً بحرف جر .
- اسم الفاعل مضافاً إلى فاعله .
- تقديم المعمول المنصوب لاسم الفاعل عليه .
- تقديم معمول الصفة المشبهة عليها .
- الصفة المشبهة تنصب مشبهاً بالمفعول .
- اسم المفعول يرفع مصدراً نائباً عن الفاعل .
- اسم المفعول يتعدى لأكثر من مفعول .
- صيغ المبالغة ترفع فاعلاً .
- صيغ المبالغة تنصب مفعولاً موجوداً .
- أفعل التفضيل يرفع فاعلاً ظاهراً .
- أفعل التفضيل مثنى .
- اسم الفعل معرفاً بأل .
- اسم الفعل يرفع فاعلاً ظاهراً .
- تقديم معمول أسماء الأفعال عليها .
- الحذف الجائز ، وذلك إذا كان جواباً عن سؤال .
- من الحذف الواجب ، وذلك إذا كان المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وهو استفهام تـ وبيخي ، أو مكرراً، أو محصوراً ، أو وقع نائباً عن فعل مسند لاسم عين ، وكذلك المصدر التشبيهي.

2) قواعد لم يذكرها النحاة ، ووردت في القرآن الكريم ، وهي قواعد قليلة جداً أذكر منها :
- المفعول المطلق المحصور بإلا .
- الاسم المشغول عنه ما يلي : كأين ، إياي ، اسم الإشارة ، اسماً موصولاً ، من الـشرطية ، كم .

3) قواعد ذكرها النحاة بالتفصيل ، إلا أن تواترها في القرآن الكريم كان قليلاً ، ومنها :
- تقديم المفعول المطلق على عامله وجوباً .
- تقديم المفعول المطلق على الفاعل .
- المفعول معه .
- تقديم التمييز على المفضل عليه .
- تقديم المستثنى على المستثنى منه .
- المستثنى جملة .
- الجار والمجرور مقدماً على فعل الأمر .
- صيغتا التعجب .
- الأفعال الجامدة .
- تعلق الأفعال الجامدة بالجار والمجرور .
- من أخوات كان (بات ، ما فتئ) .
- تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها .
- (جعل) أمراً .
- المصدر المضاف إلى غير ما هو فاعل ، أو مفعول ، أو ظرف .
- الصفة المشبهة عاملة وغير عاملة .
- اسم المفعول عاملاً بالمقارنة مع غير العامل .
- صيغة المبالغة العاملة مقارنة مع غير العاملة .
- صيغة المبالغة تنصب ظرفاً .
- تقديم معمول بأفعل التفضيل عليه .
- أفعل التفضيل بصيغة (أشد أو أكثر) مميز بمصدر العامل الثلاثي .
- المنصوب على الاختصاص . والمدح والذم ، والإغراء والتحذير ، وحذف عامل الحال .

أما باقي القواعد التي لم ترد سابقاً ، فقد تواترت كثيراً في القرآن الكريم .

وبعد :

فيجمل بنا أن نلقي نظرة ، ولو سريعة على معالم الرسالة وما حققته من نتائج :

- أن النظم القرآني يحتوي على كنوز من الأسرار البلاغية التي يظهر كثيـر مـن نفائـسها بالتأمل والتدبر فيه .
- أن الخصائص البلاغية للتركيب القرآني دليل أكيد من دلائل إعجازه ، وشاهد عظـيم مـن شواهد سموه ، وبدراسة هذا الجانب العظيم يمكننا أن ندرك القيمة الحقيقية للبلاغة العربيـة القرآنية .
- أن من المفيد في دراسة التراكيب ، وصل الدرس النحوي بعلمي المعاني والبيان ، فمعظـم أبحاثهما تدخل في مجال الدرس اللغوي ، الذي يرى أن وظيفة النحو غير مقـصورة علـى البحث في الإعراب ومشكلاتـه ، وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى تتصل بنظم الكلام وتأليفه، وقد تناولها بالبحث علماء المعاني والبيان . وليس علم المعاني في حقيقته إلا دراسة لغويـة تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق ، وتحظى دراسة بعض أبواب النحو في علـم المعـاني بقدر لا بأس به من العناية ، وتمتاز بعنايتها ببيان مقاصد هذه الأبواب ، كالتقديم والتـأخير والحذف وغيرها .
- أن استقراء ظاهرة التركيب في القرآن الكريم يحررها من أنماطها التي تسود كتب النحـاة أحياناً ، حيث يقتصرون على أنماط تقليدية ، ولا يلتفتون إلـى غيرهـا ممـا يجـري بـه الاستعمال القرآني ، وهذه طبيعة النحو ؛ يجرد قواعد نحوية محددة تجـري لهـا أمثلـة لا تتناهى .
- أن دراسة النحو من خلال القرآن الكريم يزيد النحو قوة على قوة ، ويتجلى ذلك في توسيع قواعده بحيث يشمل جميع الوارد من الشواهد ، بدلاً من بتر جزء منها ، بل أهم جزء منهـا على الإطلاق ، وهو النص القرآني المحكم ، كما يتجلى في تصحيح الوضـع المعكـوس ، بحيث يصبح القرآن هو الأصل ، والنحو تابع له ، بدلاً من العكس كما هي الحـال فـي النحو المألوف ، وأي دفاع عن النحو أعظم من أن يستمد قواعده من أوثـق مـصدر فـي الوجود وهو القرآن الكريم ، ليصبح القرآن هو المصدر الأول في استنباط القواعد النحوية ، لأنه أوثق مصدر في الوجود على الإطلاق " **لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد** " . وهنا آمل أن يعيد بعض المعاصرين المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر في موقفهم من التراث النحوي بشكل عام .

- أن كثيراً من الموضوعات النحوية مجملة لم يوفها النحويون تأصيلاً واستشهاداً ، وأن كثيراً مما بسطه النحاة في كتبهم لم يرد استعماله في القرآن الكريم ، ولعل في هذه المفارقة ما يفيدنا في تنظيم الأبواب النحوية ومن تسلسل ورودها في القرآن الكريم ، بحيث يتسنى لنا تخليصه مما علق به من شوائب ، على مدار العصور التي ابتعد فيها عن القرآن ، وما ورد في القرآن الكريم على مستوى الاستعمال .

وعند المقابلة بين ما ورد في كتب النحاة على المستوى النظري ، وما ورد في القرآن الكريم على مستوى الاستعمال ، نلاحظ ما يلي :

- هناك قواعد تواترت في القرآن الكريم ، ولم يتحدث عنها النحاة ، وهي قليلة ، وهناك قواعد غابت عن القرآن الكريم ، وذكرها النحاة ، وهي أكثر من الأولى ، وأن هناك قواعد ركز عليها النحاة تفصيلاً وشرحاً ، مع قلة تواترها في القرآن الكريم ، إن هذا البحث يعالج متعلقات الفعليات لغاية نظرية ، وهي بيان حجمها في كتب النحاة ، وأخرى عملية ، وذلك لبيان توافق قواعد النحاة مع ما ورد في القرآن الكريم ، وكذلك كشف الأسرار البلاغية من وراء ترتيب هذه المتعلقات مع عواملها ، ومع بعضها بعضاً ، وقد كشفت المعاينة عن تفاوت في حجم متعلقات الفعليات في كتب النحاة ، وفي القرآن الكريم ، ويتبين مما تقدم أثر النظرية في النحو ، وعلى ذلك يمكن اختصار قواعده بالاقتصار على ما هو مستعمل في نصوص العربية ، ويعني ذلك استضفاء صورة لمتعلقات الفعليات وفن استعمالها لحذف شيء من المادة النحوية ، ولكن إلى مراجعتها لإعادة صياغتها ، وترتيب قواعدها وفق المستعمل منها.

وأخيراً ، فإنه يجدر بنا أن نبرز أهم الملاحظات التي رافقتنا من خلال المفارقة بين النظرية والاستعمال القرآني ، وهي :

1- أكثر المتعلقات تواتراً في القرآن الكريم هو الجار والمجرور يليه الظرف ، أما أقلها تواتراً فهي أسماء الأفعال .
2- عدم وجود رأي قاطع في الاستثناء ، وتداخل أقسامه بعضها في بعض .
3- رأى بعض النحاة أن تقديم المتعلقات على فعلياتها يفيد الاختصاص ، وأضاف آخرون إلى ذلك : الاهتمام والعناية والتعظيم ، والتكثير ، والتعجب ، والإنكار ، والاستبعاد ، والتوبيخ بالتأثير والمعاملة كما هو الحال في تقديم الحال ، والتهويل والتذكير والتحذير والتنبيه كما جرى في تقديم خبر كان ، بالإضافة إلى فائدة صوتية ، وهي مراعاة رؤوس الآي .
4- لا يتقدم التمييز على عامله إلا في الشعر أو حرية الكلام .

5- تعلق الجار والمجرور بالفعل المضارع يفيد إضافة إلى ما تقدم الديمومة ، وبالماضـي ، وقوع الحدث بل تمكنه منه ، وبالأمر يفيد أنها أوامر مباشرة مـن الله عـز وجـل إلـى الرسول(، وإلى المسلمين .

6- أن النحاة عند حديثهم عن تقديم المتعلقات على عواملها ، كانوا يركزون علـى مـواطن معينة رددوها ، دون الخوض في باقي المواطن وهي كثيرة جداً .

7- أن المحدثين في دراستهم لتقديم المتعلقات على عواملها حاولوا إضافة لمحـات بلاغيـة أخرى إضافة لما ذكره المتقدمون .

8- الفعل الجامد لم يرد في القرآن الكريم إلا مسنداً لله سبحانه وتعـالى ، وذلـك للإشـعار بتمجيده دون غيره .

9- الفعل الجامد ورد في القرآن الكريم ماضياً ، إلا أنه دل على الحال والاستقبال مثله فـي ذلك مثل (كان) .

10- الجار والمجرور يتعلق بالفعل الجامد قليلاً ، ومع ذلك نشب خلاف بين النحاة حول هـذا التعلق .

11- إن عمل المصادر في القرآن الكريم له أهمية عظيمة فهي تسد مسد الأفعال وتعمل عملها، وبذلك تعطي المعنى استمراراً وديمومة ، لأن المصادر لا تحدد بزمن ، فزمنهـا مطلـق غير مقيد .

12- لا بد في الحذف من وجود قرينة لفظية أو معنوية .

13- أن الاشتغال من الموضوعات الشائعة في القرآن الكريم مرفوعاً ومنصوباً ، وفي هذا رد واضح على من أوصى بحذفه من النحو العربي .

14- أن تقديرات النحاة للمحذوفات يتصل بقوانين الصناعة النحوية ومقرراتها ويصدر عنها ، وقد لا يتطلبه الوقوف على المعنى ، ولذلك لاحظنا الخلاف بين القدماء ، فـنحن بحاجـة إذن إلى مراجعة هذه الأقيسة النحوية ، وتعديلها بما يتلاءم مع المعنى العام للسياق .

وبعد :

فهذا ما أردت أن أزاحم به خَدمة القرآن الكريم ، وأستبق معهم في ظله مكانـاً ، فـإن كنت قد وفقت فيما أردت ، ووفيت ما قصدت فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لـولا أن هدانا الله ، وإن تكن الأخرى فالخير أردت ، والجهد بذلت .

وحسبي الله ونعم الوكيل .